

واطلاقها على غيرها مجاز وحيث فالاصناف  
هنا من اصنافه المسمى الى الاسم او من اصنافه  
المساويين الى الاخر كما يشعر قول من عبر بها  
ببائية والمواد منها الصفات التي هي نفس المعاني  
لان حمل الصفة هو المعنى القائم بالذات اه قال  
شخنا وقوله لان حد الصفة لا يناسب طريقة  
المص والجمهور وما قاله يسي في الاصناف البائية  
قرره سبحانه رحمه الله تعالى رحمة نفا اي  
انتفا استبان اي ثبوت اي الصفا  
المسميات بالمعاني فصيحة انه من اصنافه المسمى  
الى الاسم فيما لم تقدم كقوله في الاولي  
كقوله قادر على القدرة لان قدرها القدرة وان  
كانت متوقفة على غيرها لان لها دخلاتها في  
التأثير فانها بمنزلة العنان ولهذا وصفت باهنا  
موترة على سبيل المجاز واخر الارادة لانها كالوصف  
لها من حيث انها تخصص احد المقدرين وان  
كان التأثير بالقدرة متوقفا على التأثير بالارادة  
المختلفتان مجاز قال القصار المراد  
بالصفا هنا يعني في كلام المص بالنسبة الى القدرة

الصلاحي

د

الصلاحي فلا يصح ان تنقل القدرة بجميع الممكنات  
تعلقا بتجزيا وبالنسبة الى الارادة المتعلق  
القد بيان الصلاحي والتجزوي ويصح ان يراد  
احدهما وسبب في التفسير المتعلق بالصلاحي  
والتجزوي وذكر بعضهم ان لكل من القدرة والارادة  
تعلقين صلاحيا وتجزويا الاول في كل منهما  
قديم ومعناه طلب الصفة امر ازاي بعد  
قيامها محلها اوصحة الاجاد والاعدام في  
القدرة وصحة التخصيص في الارادة والثاني  
حادث ومعناه صدور الممكنات عن القدرة  
والارادة اه فانت تراه لم يثبت للارادة الاثبات  
قد يحا وحادثا كالقدرة والاول اثبت لها  
اشي قد يمين احدهما صلاحيا والاخر تجزوي  
وعبارة لا تنفي ان يكون ثالثا حادثا كما هو  
طريقة ان للارادة ثلاث تعلقات قد يمين  
صلاحية وتجزوية وواحد تجزوي حادثا هما  
الصلاحي والتجزوي الحادث قد عرفتهما  
واما التجزوي القديم فهو معنى قصد الله  
ازلا الحالة التي يكون عليها الممكن فيما لا يزال